دور السياسة المالية في تفعيل الاقتصاد الوطني
حالة الجزائر والمغرب ومصر

أ. جمعي عبد القادر
بجامعة امحمد بوقرة، بومرداس

مقدمة عامة:

قال الله تعالى في كتابه العزيز: "**المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا**". وقال أيضا في معرض إدارة المال وتسخيره في الحياة الدنيا: "**ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون**". في هذا السياق، تحتل السياسة المالية موضعا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي والوضعي، وتمثل حقلا خصبا لكثير من البحوث والدراسات والمقالات في مختلف بلاد العالم وتتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من جانب الاقتصاديين على اختلاف المدارس، مما جعل هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية حافلا باستمرار بآراء ونظريات جديدة.

وتنبع الأهمية الكبيرة للسياسات المالية من تعدد وتشابك المشكلات الاقتصادية التي تسعى الحكومات المختلفة للتغلب عليها، والتضارب الذي يحدث أحيانا عند محاولة تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية في نفس الوقت، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لهذه السياسة أثر واسع على كافة فئات المجتمع، وكثيرا ما تؤدي سياسة معينة إلى تحقيق مكاسب وفوائد لفئة ما وإلحاق الضرر بفئة أخرى مما يثير كثيرا من الجدل.

أضف إلى ذلك تباين النظريات والأفكار التي ينتهجها الخبراء الماليون التي تمثل أساس الاعتقاد بفعالية السياسة المالية وأثرها على الاقتصاد الوطني وكذلك المتغيرات الاقتصادية الكلية. لأجل ذلك، لابد من وجود إجراءات وتدابير تقوم بدور المتحكم في حجم المعاملات الاقتصادية بما يتماشى والإطار العام للسياسة المالية المقترحة منهجا، أهدافا ووسائل، التي تحتاج إلى تحقيق الاستقرار.

كما تهدف السياسة المالية إلى جعل الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني، وإلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، إذ قد يؤدي وجود فائض الطلب إلى جرف الاقتصاد نحو هاوية التضخم النقدي، في حين يؤدي نقص الطلب إلى خلق حالة البطالة داخل الاقتصاد وانخفاض المستوى العام للأسعار.

تمهيد:

إن موضوع السياسة المالية يعتبر أحد المواضيع والوسائل الأساسية للسياسة الاقتصادية التي ينتهجها البلد، فهي تمثل المؤشر والمنسق وضابط الحالة الاقتصادية وكذا مراقبة الائتمان.

فالسياسة المالية تشمل عدة إجراءات وتدابير منتهجة من طرف وزارة المالية وهذا من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف، وهذا ما يجعل من فعالية السياسة المالية أداة تمويل وأيضا وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية، مما يفرض نوعا من التوافق بين السياسة الاقتصادية والسياسة المالية، وبالتالي، فإن أي تغير في البنية أو النظام الاقتصادي إما أن يكون عن طريق السياسة الاقتصادية وإما أن يصاحب تغييرا في هذه الأخيرة؛ وأمام هذه الوضعية فإن مجال الخيار أمام الدولة ليس واسعا، وعلى الرغم من ذلك فإن مجالا للتحكم في السياسة الاقتصادية بين اللجوء إلى محاولة المفاضلة بين حرص الدولة على ضمان استقلاليتها والمحافظة على سيادتها، ومن هنا نجد ثمة دعوة إلى الاعتماد على سياسة اقتصادية تنموية وأكثر فعالية وكفاءة ليس فقط بالنظر إلى حصيلتها وإنما أيضا إلى قدرتها على التأثير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي من خلال حث بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وكبح أخرى تبعا إلى السياسة الاقتصادية للبلد.

كما يتميز الاقتصاد العالمي بنوع من الاندماج والترابط، الأمر الذي يجعل من دول العالم الثالث بلدانا تابعة ومتأثرة بكل ما يدور في البيئة العالمية وعلى الخصوص دول العالم

العربي بالأخص الجزائر، المغرب، ومصر . الدول موضوع الدراسة ..

إن مثل هذا الطرح قد يكون قناعة لدى هذه البلدان وقد يكون قناعة لدى بعض الهيئات الدولية التي تقدم الإرشادات والتوجيهات لبعض البلدان التي تعاني من ضعف في بنيتها التنموية وبالخصوص القضايا الاقتصادية. وأمام كل هذا يأتي التساؤل المحوري:

تبعا لنماذج السياسة المالية المختلفة والمعتمدة من قبل الدول والأنظمة الاقتصادية هل يمكن للسياسة المالية أن تُفعل الاقتصاد الوطني في كل من الدول موضوع الدراسة؟

تزداد أهمية هذا التساؤل خاصة إذا علمنا أن هذه الأنظمة تعاني من بنية اقتصادية تتميز بالهشاشة وعدم الاستقرار.

مثل هذه الوضعية المشتركة والمتشابهة بين الدول موضوع الدراسة جعلت أنظمتها تفكر في سياسة مالية مناسبة لأوضاعها، وفي كل الأحوال تشكل السياسة المالية أداة في يد هذه الأنظمة لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي إلا أن هذه السياسات بشكلها الممارس في بعض الأنظمة الاقتصادية كانت محتشمة وقليلة الفعالية مما دفع بهذه الأنظمة إلى التفكير والشروع في إصلاح نظامها الاقتصادي بما يحتوي من سياسات مالية، وما شجع هذا الإصلاح لجوء هذه الأخيرة إلى منظمات دولية لإبرام اتفاقات في إطار الإصلاحات الاقتصادية، حيث تعتبر هذه الإصلاحات أحد المتغيرات الأساسية، وفي مثل هذه الإصلاحات أصبح هناك شبه اتفاق بين مختلف التيارات الفكرية الاقتصادية على عدم حياديتها وكونها أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية، بل تشكل في حد ذاتها سياسة اقتصادية خاصة بعد اعتماد الدول موضوع الدراسة إصلاحات اقتصادية جذرية وعميقة خاصة أن هذه الدول ليست بعيدة ولا في منأى عن باقي الدول النامية، حيث إن نتائج الإصلاحات فيها لم تكن مشجعة، وإن مختلف الإصلاحات الذاتية لم تؤت أكلها، الأمر الذي جعلها تجد نفسها في أزمة حادة من أهم جوانبها مشكلة المديونية، وقيود اتفاقات الإصلاحات الاقتصادية مدعمة ببرامج شاملة تمس مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري ومن بينها جانب السياسة الاقتصادية التي من ضمنها السياسة المالية. حيث كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، إذ إنه يرد كتاب المالية العامة لفظ السياسة المالية إلى كلمة فرنسية قديمة FISC وتعني حافظة النقود أو الخزانة.

ومع التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادي أصبح هذا المعنى يضيق عن استيعاب الوظائف والمهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدول في حياة مجتمعاتها وعلى الأخص في المجالات الاقتصادية حيث نلمس اليوم وزنا متزايدا للاقتصاد العام في مقابل الاقتصاد الخاص.

ومن هذا التطور الكبير الذي حل بالمجتمعات، فإنه يمكن تعريف السياسة المالية بأنها السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام . بوحداته[1] المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية . وما يشبع هذا النشاط من آثار بالنسبة إلى مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن في ما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات.

وعرفها البعض: **بأنها استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من مبادئ في حدود إمكاناتها المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي.** والسياسة المالية كبرنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع . اصطلاح علمي حديث نسبيا حيث لم يستخدم هذا الاصطلاح بهذا التعريف قبل أزمة الكساد العالمي الكبير . ومع ذلك فلقد كانت هناك مجموعة من أسس السياسات المالية ولم تعرف بهذا الاسم.

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، دون تاريخ، ص 16ـ 18

ونخلص من ذلك إلى أن السياسة المالية التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج إيراداتها ونفقاتها وموازنتها العامة وذلك بهدف إنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ.

فالمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي فكان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما انسجاما مع طبيعة الفكر السائدة آنذاك.

وبقيت حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهرت في الأفق الأزمات الاقتصادية وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929، إلا أنه يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي جون ماينرد كينز في مؤلفه . النظرية العامة في العمالة والنقود مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى المتدخلة بسياسة مالية مناسبة.

ماهية السياسة الاقتصادية:

تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدرا لساسة يسوس وتطلق بكثرة ومعناها يدور حول تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه، كما يقصد بها تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب عليه الإحسان؛ ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أيضا بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الاقتصادية، السياسة التجارية، السياسة النقدية والسياسة المالية.

أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من اتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته. وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي:

- **تحديد الهدف:** قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، وحتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها. فلمواجهة مشكلة التضخم، يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.
- **تحديد البدائل:** بهدف تحقيق الهدف المنشود من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم- المثال السابق- فإن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل:
  - . فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض.
  - . خفض الإنفاق الحكومي.

كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العروض النقدية.

- **تحليل البدائل:** عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحد من الآثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلا اختيار الحل المناسب.

كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملاءمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة المتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

أدوات السياسة الاقتصادية

يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية:

. أدوات السياسة النقدية.

. أدوات السياسة المالية.

. نشاط الأعمال العام.

. التدخل المباشر من خلال الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص.

للإشارة، فإن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة، وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية في حين إن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل بحيث تحتل الجانبين الآخرين السياسة المالية والسياسة النقدية فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار والصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي والأجور.

مما سبق، يتضح أن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية والسياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة التجارية التي هي جزء منها وتختص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي.[1]

السياسة المالية والسياسة النقدية:

من حيث تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية، سواء في المدى القصير والطويل ولهذا[2] تراهم يهمشون السياسة المالية وحسب رأيهم أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكاف من أجل نمو الدخل في حين إن الكينزيين يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وأنها لا تقل عن السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهات نظر الاقتصاديين، فإن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمرا ضروريا وذلك لأن لكل منها تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي. وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات ولكن يجب التنويه على أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازمتين توسعا وانكماشا فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلا وسياسة نقدية انكماشية أو العكس.

السياسة التجارية:

تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقا.

مما سبق، يتضح أن السياسة التجارية كأي سياسة عموما لها بعدان: الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها، في حين الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف. فهناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها: تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وأخيرا الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني. وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات التي تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة مثل: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية.

تطور أداء السياسة المالية بالجزائر:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة. وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاثة محددات متداخلة ومتكاملة وهي: المحدد الاقتصادي والمذهبي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات. إن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازني، مرهون أولا بالإيرادات العامة وخاصة منها الجباية البترولية، وبالتالي، فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر.

إن أهم ميزة تتصف بها الموازنة العامة هي تبعيتها الكلية إلى تقلبات أسعار النفط حيث شهدت الفترة 1975 . 2000 عجزا موازنيا أساسيا قدره 3% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي لهذه الفترة. وهذا ما يعطي ديناميكية غير محتملة للدين

1ـ أحمد جامع، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الثقافة الجامعية، القامرة، 1990، ص 241

2-طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 201

العام إلى غاية بداية التسعينيات، حين لعبت التعديلات الموازنة دورا مهما في تحويل هذا العجز الأساسي إلى فائض قدر بـ: 2.3 % من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي 1996 . 2000.

وعليه، فإن معظم مؤشرات التبعية توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي لتقلبات الميزانية بالجزائر.

كما يتضح لنا مدى تأثر عجز الموازنة الأساسي بالإيرادات البترولية، مما جعل التوازنات الموازنية بالجزائر تتغير دوريا مع أسعار النفط.

فمثلا انخفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8.27% سنة 1986 إلى 21.07% سنة 1991، مما كان له الأثر السلبي على ملاءمة الدولة ومدى القدرة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الميزاني آنذاك. عودة الارتفاع التدريجي لأسعار النفط بدءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 انقلبت بشكل إيجابي على قدرة التحمل الميزاني بالجزائر. ونلمس ذلك من خلال تحسن الرصيد في الميزان الكلي الذي انتقل من عجز قدره 3.7% من الناتج المحلي الخام سنة 1998 إلى فائض قدره 13.6% من هذا الناتج سنة 2006، كما أدى إنشاء صندوق الإيرادات بدءا من سنة 2000 إلى استغلال تلك الراحة المالية في خفض نسبة الدين العمومي الكلي من الناتج المحلي الخام 98.9% سنة 1995 إلى حدود 16% من هذا الناتج سنة 2006

السنة	العجز الأساسي	فوائد الدين العجز
1993	6.4	2.3
1994	1.6	2.8
1995	1.7	3.2
1996	2.2	3.5
1997	6.31	4
1998	0.09	3.9
1999	3.4	3.8
2000	13.9	4
2001	7.5	3.47
2002	3.3	3.07
2003	7.44	2.3
2004	8.25	2.2
2006	12.85	1.4
2007	14.41	0.8
2008	5.36	0.9

الجدول 1: مقارنة العجز الأساسي بفوائد الديون بالجزائر (1993 ـ 2008)

من خلال الجدول أعلاه نرى اتجاها عاما نحو ارتفاع الرصيد الموازني الأساسي عن فوائد الدين العمومي بدءا من سنة 2000 وهذا ما يوحي بوجود قدرة نسبية على تحمل الدين العمومي.

السياسة المالية في الدول الرأسمالية (المتطورة اقتصاديا):

يتمثل هدف السياسة المالية في الدول الرأسمالية في السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمالة الكاملة، حيث يقوم القطاع الخاص أساسا بوظيفة الإنتاج فإذا حدث كساد مثلا في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم تستخدم السياسة المالية لزيادة مستوى الطلب ورفع الإنفاق الكلي حتى يتساوى مع قيمة الإنتاج (العرض الكلي من السلع والخدمات) الذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج ويمكن رفع مستوى الطلب بواسطة السياسة المالية بأكثر من طريقة لعل أهمها ما يلي:

. زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بمعنى زيادة الإنفاق العام.

. اتخاذ الخطوات اللازمة لرفع مستوى الإنفاق الخاص معا، أي زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وزيادة المدفوعات التحويلية أو خفض الضرائب.

وتؤدي زيادة الطلب الذي يسعى إليه الاقتصاد الرأسمالي في حالة الكساد إلى زيادة العمالة والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة العرض وبالتالي يقترب الاقتصاد الوطني شيئا فشيئا من حالة العمالة الكاملة [1]

أما في الحالة المعاكسة حيث يزيد الطلب الكلي زيادة كبيرة لا تقابلها زياد مماثلة في الدخل الحقيقي، فإن هذا سيؤدي إلى حدوث حالة تضخم في المجتمع عندئذ تستخدم السياسة

1ـ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996 ص 50

المالية وسائلها لخفض مستوى الطلب ومستوى الإنفاق الكلي حتى يتعادل مع قيمة الإنتاج.

يتضح مما سبق أن دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية إنما هو دور فعال ومهم في كثير من الحالات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مستوى التشغيل والدخل، غير أن رسالتها تقتصر على موازنة ومساندة الاستثمار الخاص، وسد أي فجوة كانت انكماشية أو تضخمية قد تطرأ كنتيجة لنقص حجم الاستثمار الخاص أو زيادة الإنفاق الكلي بالقدر الكافي.

أنواع السياسة المالية:

1. السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:

أ. التوسيع في النفقات العامة: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدود أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... إلخ وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل: الملابس، الحليب، خدمة الصحة... إلخ، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب . التسريع في سداد جزء من القروض العامة: حيث إن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقدرة الشرائية في المجتمع إلى الأمام ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

جـ . تخفيض الإيرادات الضريبية: والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قدرة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدتهم النقدية.

ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

2. السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالفائض: هناك عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسة المالية:

أ. زيادة الإيرادات الضريبية: يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي حيث يهدف إلى امتصاص القدرة الشرائية للأفراد وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا نقع في أثر سلبي آخر حيث إن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون الفئة ذات المداخيل المتدنية.

ب . التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها إلى الجمهور ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا. القرض السندي كمثال على ذلك.

جـ . الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

أمداف السياسة المالية:[1]

للسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر من بينها:

* **التوازن المالي:** ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه كأن تستخدم القروض للأغراض الإنتاجية وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة ويلائم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

* التوازن الاقتصادي: ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن

2ـ حمدي عبد العظيم، السياسات النقدية والمالية، مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1976، ص 225

المنشآت الخاصة والعامة معا إلى أقصى حد مستطاع أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

* التوازن الاجتماعي: ويقصد به وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

* التوازن العام: وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، القروض الإعانات الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

الأدوار غير المباشرة للسياسة المالية:

1 ـ دور السياسة المالية في استغلال الموارد الطبيعية:

تقوم السياسة المالية بدور كبير في تشجيع استغلال الموارد الطبيعية (الأرض، المناجم، مساقط المياه، البترول والغاز... إلخ) وتشجيع المشروعات والأفراد على الاستثمار فيها، حيث عن طريق السياسة الضريبية يمكن تشجيع استغلال تلك الموارد وذلك من خلال (الإعفاءات الضريبية سواء بالتخفيض أم التدريج). إضافة إلى ذلك يمكن للسياسة المالية أن تستعمل أحد أدوارها المتمثل في الإنفاق العام من خلال تقديم إعانات مخصصة للاستثمار في مجال الموارد الطبيعية وخلق فرص عمل جديدة إضافة إلى استخدام سياسة القروض لتشجيع الاستثمار في هذا المجال بفوائد مميزة وعلى فترات طويلة.

2ـ دور السياسة المالية في زيادة الإنتاج:[1]

يظهر دور السياسة المالية في زيادة الإنتاج من خلال الإنفاق العام حيث يساعد هذا الأخير على تحويل الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات والمواقع المختلفة ويكون هذا الإنفاق إما عن طريق تقديم الإعانات للمشروعات الخاصة أو القيام بمشروعات عامة تهدف إلى زيادة الإنتاج، وفي الجهة المقابلة قد تؤدي سياسة الإنفاق في سلع وخدمات معينة إلى انخفاض الاسعار مما يولد ضغوطا على الطلب كما لا ينبغي أن يطغى تشجيع نمو رأس المال المادي على حساب رأس المال البشري أو المعرفة لأنه سوف يميل إلى تقليل الإنتاج لا إلى زيادته.

3ـ دور السياسة المالية في تحقيق التوظيف الكامل:

يعتبر التوظيف الكامل أحد المطالب الأساسية للتنمية الاقتصادية وركيزة أساسية لنجاحها، ونقصد هنا بالتوظيف الكامل توظيف كل عوامل الإنتاج، وعموما فإن هناك فرضيتين أساسيتين لتتمكن الأنظمة الحكومية من الحفاظ على المستوى الكلي للإنتاج والتوظيف وهما:

الفرضية الأولى: يفترض أن الأنشطة المالية الحكومية تستطيع أن تشجع الوحدات الاقتصادية على تغيير إجمالي إنفاقها النقدي على السلع والخدمات

الفرضية الثانية: يفترض أنه بفضل التأثير على الإنفاق النقدي الكلي فإنه يمكن المحافظة على الإنتاج والتوظيف من الهبوط والمحافظة على الأسعار

السياسة المالية في مصر:

شهدت مصر تغيرا ملحوظا في اتجاه سياستها المالية خلال عام 1982 فقد تأثر اقتصادها بدرجة كبيرة بتدهور إيراداتها العامة ونتيجة لذلك فقد اتبعت مصر سياسة مالية مقيدة استهدفت الحد من التوسع في الإنفاق الحكومي كوسيلة للتحكم في حجم الطلب الكلي، حيث شهدت انخفاضا ملحوظا في مستوى العجز الكلي، في حين تباينت اتجاهات التغيير في الإيرادات الحكومية فقد شهد الاقتصاد المصري تحسنا ملحوظا في نمو الإيرادات نحو 21%.[2] واستمر الوضع المالي في التحسن حتي سنة 1993، حيث انخفض العجز المالي إلى أقل من نصف ما كان عليه في العام السابع ليصل إلى 1.6 مليار دولار أي ما يقارب (3.4%) من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع هذا السبب في معظمه إلى

[1] ـ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص44

1ـ مصطفى عبد مصطفى إبراهيم، الآثار المتبادلة بين السياسة البيئية والسياسة النقدية والمالية والتجارية ـ الاقتصاد المصري نموذجا ـ مجلة علوم إنسانية، السنة 07، العدد42/ 2009 على الموقع Ln.muLu.WWW

حرص الحكومة على متابعة إجراءات ضبط الإنفاق وتحسين الإيرادات في إطار برنامج الإصلاح القاضي بتقليص دور القطاع العام في الاقتصاد، مع توسع دور القطاع الخاص وتنفيذ برنامج الخصخصة حيث تم تقليص حجم الاستثمارات العامة وترشيد دعم السلع مما أدى إلى زيادة أسعار الطاقة بشكل ملموس. واكتسبت السياسة المالية بعدا مهما في مجال توفير البيئة المستقرة والمناسبة لتشجيع الادخار والاستثمار الخاص، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد لأن زيادة دوره تتوقف إلى حد كبير على ما تقدمه السياسة المالية من حوافز مشجعة لنشاط هذا القطاع، فضلا عن انتهاج سياسة مالية أكثر ثباتا في مجال خفض العجز الذي يمكن تمويله عبر مصادر الادخار الحقيقية وضبط معدلات نمو الاقتراض الحكومي وربطه بالحاجة الإنمائية للإنفاق العام، فضلا عن توجه السياسة المالية نحو تقديم الحوافز الإنتاجية والاستثمارية للقطاع الخاص كخفض النسب الحدية لضريبة الدخل وتخفيض الضرائب على الأرباح في نطاق الأنشطة الإنتاجية في البعض الآخر.

والجدول رقم2 يوضح بيانات عن الإيرادات العامة والنفقات العامة وعجز الموازنة للفترة: 1990 . 2008.

الجدول 2 الإيرادات والنفقات العامة وعجز الموازنة /مليون $ في مصر المدة 2008/1990

السنوات	إيرادات عامة	نفقات عامة	العجز والفائض
1990	8.449	12.744	4.295
1991	8.676	12.075	3.399
1992	11.354	13.572	2.218
1993	15.420	18.589	3.168
1994	14.006	15.606	1.600
1995	15.521	16.613	1.092
1996	16.431	17.180	0.748
1997	17.952	18.835	0.883
1998	19.033	19.720	0.687
1999	20.071	20.897	826.
2000	20.934	23.563	2.628
2001	21.650	25.440	3.790
2002	19.164	24.194	5.029
2003	17.863	22.882	5.018
2004	16.882	21.845	4.964
2005	16.130	20.768	4.638
2006	16.958	23.768	6.810
2007	16.656	22.127	5.471
2008	16.556	22.221	5.665

المصدر: مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية العدد 07 لسنة 2011

الشفافية والسياسة المالية في مصر:

أصبحت الشفافية مسألة ضرورية ومهمة لكافة المجتمعات حيث يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن الشفافية هي الانفتاح على الجمهور في ما يتعلق بهيكل وظائف القطاع الحكومي ونوايا السياسة الاقتصادية وحسابات القطاع العام، ولهذا أصبح مقدار الشفافية الذي تتسم به الموازنة العامة أحد المعايير للحكم على حسن إدارة المالية العامة جنبا إلى جنب مع محور السياسة المالية، من هنا تأتي أهمية مؤشر شفافية الموازنة باعتباره أول دليل في هذا المجال استنادا إلى استطلاعات للرأي مفصلة قام بها خبراء محليون في 59 دولة وهو عبارة عن 122 سؤال لجمع معلومات مقارنة بقدرة المواطن على الحصول على معلومات تتعلق بالموازنة وكمية المعلومات المتاحة، وتوصل المؤشر إلى النتائج التالية:

1. أن فعالية المواطنين في مناقشة الموازنة ووضعها لدى 53 دولة أي نحو 90% من بلدان محددة للغاية، وهناك ست دول فقط تقدم معلومات وافرة وضرورية لمسألة الحكومة وهي: (فرنسا، نيوزيلندا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة).

2. هناك نحو 32 دولة أي نحو 54% لا تنشر تقارير الموازنة الرئيسة ويقتصر استخدامها داخليا فقط لفائدة الحكومة.

3. هناك ست دول تبقى موازنتها سرية إلى أن يتبناها المجلس التشريعي بشكل يمنع أي مشاركة عامة في دراسة الموازنة (أنغولا، بوركينا فاسو، تشاد، الصين، منغوليا، فيتنام).

4. نصف الدول تقريبا لا تعقد جلسات عامة عن الموازنة.

5. يوجد 16 دولة يمكن للسلطة التنفيذية أن تطرد رئيس هيئة الحسابات الخارجية دون موافقة القضاء أو السلطة التشريعية

الأمداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المالية في مصر:

تتمثل أهداف السياسية المالية التي يتم على أساسها إعداد مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2014/ 2015 في التالي

زيادة معدلات التشغيل: التشغيل هو خط الدفاع الحصين والأهم في محاربة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية، وهو ما يتطلب عودة تدفقات الاستثمار المحلي والأجنبي بصورة مستقرة وهناك عدة عناصر رئيسة للدفع بعجلة الاستثمار والتشغيل إلى المعدلات المطلوبة لتوليد فرص عمل حقيقية وفوائض مالية ينتجها النشاط الاقتصادي ذاتيا تتلخص في البنود التالية

أ) . تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى المؤشرات الكلية وأهمها خفض معدلات العجز بالموازنة العامة، والميزان الجاري بميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، وتكلفة التمويل (التي تعكس في طياتها أيضا حجم المخاطر في الاقتصاد المصري.) مما يحقق زيادة معدلات الادخار والاستثمار، وكذلك يجب أن يتم تحقيق هذا الاستقرار من خلال إجراءات اقتصادية هيكلية مع مراعاة الاعتبارات المؤسسية الداعمة لاستقرار السياسة الاقتصادية والقدرة على توقعها.

ب) . تحسين مناخ الأعمال وتحقيق بيئة مواتية للاستثمار ويشمل ذلك مراجعة التشريعات الاقتصادية والتأكد من تنقيتها وعدم وجود تضارب في طياتها، وحماية العقود التي تمت في السابق طالما أنه لم تشبها شائبة فساد، وهو ما يبعث برسالة مهمة نحو جدية مصر في احترام تعاقداتها، واتخاذ كافة الإجراءات الداعمة لسرعة استصدار التراخيص والعمل في بيئة صحية للأعمال تتسم باليسر والمنافسة العادلة والقدرة على التنبؤ.

ج) التأكيد على توفير الطاقة المطلوبة لمختلف الأنشطة بما في ذلك تنوع [1] مصادرها والاتجاه بقوة نحو الطاقة الجديدة والمتجددة.

د) تحقيق التوازن بين حقوق العمال وأصحاب العمل وواجبات كل من الطرفين بما يحقق الصالح العام للشعب المصري ويدعم رفع إنتاجية العامل المصري لتواكب المعدلات العالمية بالنسبة إلى الأجر، ومع الاهتمام بالتدريب والتأهيل.

هـ) إلغاء كافة السياسات الداعمة لتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وهي بطبيعتها غير كثيفة لاستخدام للعمالة بالنسبة إلى حجم استثماراتها.

و) توسيع نطاق أسواق التصدير ونوعية المنتجات المصدرة وإلغاء أي سياسة داعمة لتصدير منتجات لا تتميز بقيمة مضافة عالية، أو بوفرة في التشغيل.

تدعيم العدالة الاجتماعية:

على الرغم من المخصصات الضخمة التي تم توجيهها على مدار العقود الماضية إلى الإنفاق على المجالات الداعمة للبعد الاجتماعي إلا أن هذا لم ينعكس على الأحوال المعيشية للمصريين بصورة تتناسب مع حجم الإنفاق فقد حاولت الحكومات المتعاقبة احتواء الطموحات الشعبية من زيادة الأجور والمعاشات ومع الحفاظ قدر المستطاع على وفرة المواد الغذائية والخدمات العامة رغم ارتفاع تكلفتها بصورة مضطردة إلا أن هذا لم ينعكس بالشكل المأمول على جودة الحياة نظرا إلى عدم توافر الموارد الكافية لذلك التي تمتصها هذه الزيادات وباقي الخدمات.
ومع اتساع فجوة العجز بالموازنة العامة لم يتم تحقيق تقدم في الجانب الاجتماعي سواء في محاربة الفقر أم تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين يتناسب مع المبالغ والمخصصات الضخمة للإنفاق على الدعم والتحويلات النقدية والبرامج الاجتماعية التي قاربت 1000 مليار جنيه على مدار السنوات العشر الأخيرة بخلاف ما يتم إنفاقه على الصحة والتعليم والاستثمارات في البنية التحتية، لذا بات ضروريا أن تكون هناك وقفة جادة وحاسمة في تغيير إدارة منهجية الاقتصاد القومي وفعالية الإنفاق الحكومي، وبخاصة على الجانب الاجتماعي، كما أصبحت هناك ضرورة لإيجاد موارد مالية تمكن الحكومة من الوفاء بحق المواطن المصري في تحسين أحواله المعيشية وتحقيق مظلة حماية اجتماعية كريمة توفر له الأمان.

تحقيق الانضباط والاستقرار المالي:

إن أهداف ارتفاع معدلات التشغيل وزيادة الإنفاق الاجتماعي لن تتحقق دون وجود استقرار مالي واقتصادي على المدى المتوسط وهو ما يتطلب اتباع سياسة مالية منضبطة ومتوازنة تضمن توليد موارد مالية متجددة ومنتظمة لإيجاد تمويل يكفي لتلبية حاجات المواطن المصري في مستوى معيشي أفضل.

وسوف يتطلب تحقيق الاستقرار المالي اتخاذ إجراءات اقتصادية جادة وفاعلة يتحمل عبءها وجوبا جميع القطاعات دون استثناء عدا الفقراء ومحدودي الدخل وحدهم والذين

1ـ البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة لدولة مصر العربية للسنة المالية 2015/2014

تتكفل الدولة بحمايتهم وتحسين أحوالهم، وتقوم هذه الإجراءات على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتدعيم العدالة الضريبية بما يحقق وفرة وزيادة في موارد الدولة تسمح بخفض معدلات عجز الموازنة والدين العام، بالإضافة إلى توجيه موارد إضافية كبيرة إلى تمويل برامج تنموية والالتزامات المستحدثة في الإنفاق الاجتماعي خاصة في مجلات التعليم، والصحة، والحد الأدنى للأجور، وزيادة المعاشات ومضاعفة المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي خلال 2015/2014 ومراعاة هذا العدد تدريجيا في ما بعد.[1] وسوف تسهم إعادة مسار عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام إلى طريق الاستدامة المالية في إعادة الثقة في الاقتصاد، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى مصر وتخفيف الضغوط على سعر الصرف وتقليل تكلفة الاقتراض في السوق، بالإضافة إلى تخفيف أعباء خدمة الدين عن الأجيال القادمة.

السياسة المالية في المملكة المغربية:

أفرزت السياسة المالية المتبعة بالمغرب في السنوات الأخيرة تحولات جديدة في مسار وبنية المالية العمومية، فبعد التحسن الملموس للمداخيل الجبائية إلى حدود سنة 2008 عرفت المداخيل تراجعا واضحا خلال الفترة الأخيرة ويعزى ذلك إلى الظرفية الاقتصادية غير الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي التي أثرت على الاقتصاد المغربي من جهة، وإلى التدابير الضريبية المختلفة التي تضمنتها قوانين المالية الأخيرة إضافة إلى آثار التفكيك الجمركي الناتج أساسا عن مختلف اتفاقيات التبادل الحر المبرمة من جهة أخرى، حيث انتقلت المداخيل الجبائية بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام من 20.6 % سنة 2009 إلى 21% سنة 2012 وعرفت بنية هذه المداخيل تحولات لصالح الضرائب المباشرة حيث بلغت حصة هذه الضرائب في إجمالي المداخيل الجبائية 44.8% في المتوسط ما بين سنتي 2005 و2012 مقابل 38.8% ما بين سنتي 2001 و2004 مما يوضح تحسن توزيع العبء الضريبي على المكلفين

من جانب آخر شكلت التطورات الظرفية التي تميز بها السياق الوطني والدولي عوامل ضغط على بعض النفقات بما في ذلك تلك المتعلقة بكلفة وكتلة الأجور، وهكذا بلغ متوسط معدل نمو النفقات السنوي 10% ما بين 2009 و2012 وقد أدت هذه السياسة الهادفة إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز الاستثمار إلى تدهور عجز الميزانية الذي انتقل من فائض بلغ 0.4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008 إلى عجز بنحو 6% سنة 2011 و7.3% سنة 2012 ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة المديونية من 47.1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 إلى نحو 59.6% سنة 2012.

كما يعتبر الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية من بين الأولويات الكبرى التي التزمت بها الحكومة في إطار قانون المالية لسنة 2014 وذلك بهدف تعزيز مناخ سليم ومستدام لتمويل النمو وتنمية البلاد، وهكذا يقترح القانون عدة تدابير تهدف إلى العمل على استقرار الموجودات الخارجية وذلك من خلال إنعاش الصادرات وتقنين الواردات، إضافة إلى تعبئة الموارد من العملة الصعبة والتحكم في عجز الميزانية.

خلاصة

مما سبق، يتضح لنا أن السياسة المالية في الدول العربية الثلاث، تتشابه إن لم نقل إنها تقترب إلى المطابقة في أحيان كثيرة، من حيث تحقيق التوازن الاقتصادي وحالة التشغيل التام. وكذلك خفض العبء الضريبي على الطبقة المتوسطة والهشة. هذه التحديات التي أخفقت فيها السياسة المالية في العالم العربي، بل تعاني منها كل دول العالم، لأن المال قد انحرف عن الفطرة التي فطره الله عليها، أو بلغة العصر، أصبح المال لا يؤدي الدور الذي وجد لأجله، كمخزن للقيمة وناقل لها، بل هو في كثير من الدول عبارة عن سلعة، كباقي السلع، له أرباح أو فوائد، من وراء تدوله، وهو الربا الذي حرمه الإسلام. ولا يمكن للسياسة المالية أن تؤدي دورها المطلوب، إن لم يعد المال إلى أصله كوسيلة وليس غاية. وهذا ما أدركه الغرب مؤخرا. لذلك نجده يقوم بمحاولات محتشمة في بعض الدول الأوروبية وحتى في أمريكا، ليقدم نماذج ميدانية للمالية الإسلامية.

فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

1ـ ملخص التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2014، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، المملكة المغربية.